

برنامج المقرات الإقليمية السعودي: مخاطر مالية وقلق خليجي



يقرب الموعد النهائي لتنفيذ برنامج المقرات الإقليمية في السعودية بوتيرة متتسعة.

ويشترط البرنامج على أغلبية الشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بإنشاء مقارن إقليمية لها في البلاد بحلول عام 2024 لتأمين العقود الحكومية.

وذكر معهد دول الخليج العربية في واشنطن أنه على الرغم من المزاج الإقليمي المتواتر الناجم عن الصراع بين إسرائيل وحركة حماس، وحالة الغموض الدولية المرتبطة بالحرب الروسية- الأوكرانية، إلا أن المسؤولين السعوديين تحدثوا بثقة عن برنامج المقرات الإقليمية في مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار لعام 2023 في الرياض.

قال محمد الجدعان، وزير المالية السعودي، "إن الموعد النهائي ليس جديداً، ونعم سيتم تنفيذه"، وأوضح وزير الاقتصاد والتخطيط، فيصل الإبراهيم، بأن برنامج المقرات الإقليمية "ليس مجرد تعزيز سلبي، وهناك الكثير من التعزيز الإيجابي أيضاً".

في وقت سابق من شهر نوفمبر/تشرين الثاني، قال خالد الفالح، وزير الاستثمار السعودي "لقد استوفينا كل الشروط"، كوجهة لتدفقات الاستثمار.

تشعر دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة - لا سيما الإمارات - بالقلق من أن سياسة برنامج المقرات الإقليمية تدفع بالمنافسة الاقتصادية في المنطقة بعيداً عن الحدود المقبولة.

وتفكر الشركات متعددة الجنسيات التي لها مصالح تجارية حالية أو محتملة في الشرق الأوسط في التداعيات المترتبة على عملياتها الإقليمية واستراتيجيتها الاستثمارية. والسؤال البارز هو إلى أي مدى سيلتزم المسؤولون السعوديون بتنفيذ هذه السياسات.

وإن المخاطر التجارية عالية، فمن المتوقع أن يبلغ الإنفاق الحكومي السعودي 333 مليار دولار في عام 2024 - مع التركيز على تطوير المشاريع العملاقة ومبادرات التنمية الكبرى الأخرى والاقتصاد غير النفطي.

وتعبر العديد من الجهات السعودية الفاعلة من الحكومة ورجال الأعمال عن الثقة في الآفاق الاقتصادية لبلادهم. فهناك زخم لا يمكن إنكاره في الرياض، حيث تعمل التطورات الجديدة وتدفق الزوار والمتخصصين على دعم الزخم الاقتصادي للعاصمة.

وإن التدفق المستمر للمبادرات والمشاريع في أماكن أخرى من البلاد - كما هو الحال في مدينة نيوم، التي أعلنت مؤخرًا عن تطوير مشاريع سياحية فائقة الفخامة ، مثل إبيكون وسيرانا - يوفر مجموعة واسعة من الفرص التجارية للشركات والمستثمرين.

وستتطلب استضافة أحداث عالمية رفيعة المستوى على مدى السنوات القليلة المقبلة إنفاق مليارات الدولارات الإضافية على التنمية، بالإضافة إلى تسلیط الضوء على البلاد على المستوى الدولي.

وقد فازت السعودية باستضافة معرض إكسبو العالمي في عام 2030، ومن المقرر أن تستضيف كأس العالم لكرة القدم في عام 2034، وتستعد لتقديم عرض لاستضافة الألعاب الأولمبية.

وتوجد بعض الدلائل على أن هذا الزخم الاقتصادي ساعد في دعم برنامج المقرات الإقليمية، وبحسب خالد الفالح، فقد تم إصدار نحو 180 رخصة للشركات لإنشاء مقرات إقليمية خلال عام 2023، وهو ما يتتجاوز

العدد السنوي المستهدف للوصول إليه والبالغ 160 شركة.

وأدى استخدام منهجية جديدة لحساب قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ارتفاع كبير في أرقام عام 2022 من 8 مليارات دولار إلى 33 مليار دولار.

ومع أن التمويـب الشامل يثير الدهشـة، إلا أن الرسـالة المقصودـة من مراجـعة الـبيانـات هي أن المؤـشرـات الـاـقـتصـادـية الرئـيـسـية تـسـيرـ في اـتجـاهـ إـيجـابـيـ.

إن حجم السوق السـعـودـي وأـجـنـدةـ التـنـمـيـةـ المـتـسـارـعـةـ بشـكـلـ غـيرـ مـسـبـوقـ يـمـثـلـ دـوـافـعـ مـهـمـةـ لـلاـهـتـمـامـ التـجـارـيـ الدـولـيـ فـيـ الـبـلـادـ،ـ وـلـكـنـ هـنـاكـ عـوـاـمـلـ أـخـرـىـ مـهـمـةـ أـيـضـاـ.

كـماـ أـنـ جـذـبـ الـمـزـيدـ مـنـ تـدـفـقـاتـ الـاسـتـثـمـارـ الـأـجـنبـيـ الـمـباـشـرـ،ـ وـضـمـانـ قـيـامـ الشـرـكـاتـ مـتـعـدـدـةـ الـجـنـسـيـاتـ مـنـ الـدـرـجـةـ الـأـوـلـىـ بـتـأـسـيسـ حـضـورـ طـوـيلـ الـأـمـدـ فـيـ السـعـودـيـةـ يـمـكـنـ تـحـقـيقـهـمـاـ بـشـكـلـ أـفـضـلـ فـيـ نـهاـيـةـ الـأـمـرـ مـنـ خـلـالـ الـحـوـارـ الـبـنـاءـ بـدـلـاـًـ مـنـ التـمـسـكـ الشـدـيدـ بـسـيـاسـةـ جـديـدةـ نـسـبـيـاـ.

وـالـمـطـلـوبـ مـنـ سـيـاسـةـ الـعـصـاـ وـالـجـزـرـةـ التـجـارـيـةـ هوـ الـعـمـلـ عـلـىـ تـشـيـعـ الشـرـكـاتـ الـأـجـنبـيـةـ عـلـىـ خـلـقـ قـيـمةـ جـديـدةـ فـيـ الـاـقـتصـادـ الـمـحـلـيـ،ـ وـخـاصـةـ مـنـ خـلـالـ خـلـقـ فـرـصـ الـعـمـلـ وـنـقـلـ الـمـهـارـاتـ،ـ كـمـاـ هـوـ مـتـوـقـعـ مـنـ خـطـةـ الـحـكـوـمـةـ الـأـوـسـعـ لـلـتـنـمـيـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ.

وـمـنـ ثـمـ،ـ فـمـنـ الـمـرـجـعـ أـنـ يـنـطـوـيـ تـنـفـيـذـ بـرـنـاجـ المـقـرـاتـ الإـقـلـيمـيـةـ عـلـىـ درـجـةـ مـعـيـنـةـ مـنـ الـغـمـوـنـ -ـ لـيـسـ بـسـبـبـ عـدـمـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ التـنـفـيـذـ،ـ بلـ لـإـتـاحـةـ مـرـونـةـ أـكـبـرـ فـيـ السـيـاسـاتـ مـنـ أـجـلـ تـحـقـيقـ تـقـدـمـ لـلـأـمـامـ.

فيـ الـوقـتـ ذـاـتـهـ،ـ فـإـنـ شـعـورـاـ بـعـدـ الـلـارـتـيـاـجـ يـخـيـمـ عـلـىـ الـمـنـطـقـةـ.ـ إـنـ الـصـرـاعـ بـيـنـ إـسـرـائـيلـ وـحـرـكـةـ حـمـاسـ،ـ وـالـمـخـاـوفـ مـنـ أـنـ يـؤـدـيـ إـلـىـ إـثـارـةـ حـالـةـ مـنـ عـدـمـ الـاسـتـقـرـارـ الإـقـلـيمـيـ عـلـىـ نـطـاقـ أـوـسـعـ،ـ يـمـثـلـانـ الـقـضـيـةـ الـمـلـحةـ فـيـ الـوقـتـ الـراـهنـ.

وـثـبـتـ أـنـ تـدـفـقـاتـ الـاسـتـثـمـارـ الـأـجـنبـيـةـ فـيـ الـأـسـهـمـ السـعـودـيـةـ غـيرـ مـسـتـقـرـةـ،ـ خـاصـةـ فـيـ سـيـاقـ عـودـةـ هـذـهـ الـتـدـفـقـاتـ بـعـدـ خـروـجـهـاـ فـيـ أـكـتوـبـرـ/ـتـشـريـنـ الـأـوـلـ.ـ وـوـفـقاـ لـمـؤـشـرـ الـتـداـولـ إـسـ آـنـدـ بـيـ جـلـوبـالـ (Global P&S)،ـ إـنـ اـقـتصـادـاتـ السـعـودـيـةـ وـمـعـظـمـ دـوـلـ مـجـلسـ التـعاـونـ الـخـلـيـجيـ الـأـخـرـىـ سـتـظـلـ قـادـرـةـ عـلـىـ الصـمـودـ،ـ حـتـىـ فـيـ ظـلـ اـنـتـشـارـ الـصـرـاعـ.

ويتزامن ذلك مع تباطؤ النمو الاقتصادي. وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السعودية 0.8% لعام 2023، ويشكل هذا انخفاضاً عن 8.7% في عام 2022.

ويتوقع البنك الدولي حدوث انكماش في قطاع النفط في السعودية بنسبة تصل إلى 8.4% في عام 2023، إلى جانب نمو القطاع غير النفطي بنسبة تصل إلى 4.3%. لكن من المتوقع أن ينتعش النمو الإجمالي إلى 4.1% في عام 2024. وظل معدل النمو غير النفطي قوياً، ويشير هذا إلى أموراً إيجابية بشأن جهود التنوع الاقتصادي المستمرة.

ومع ذلك، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر أدنى من التوقعات - بصرف النظر عن الكيفية التي تقرر بها الحكومة قياس تدفقات الاستثمار.

وعندما يتم اقتطاع 12.4 مليار دولار من صفقة خط أنابيب النفط في عام 2021 و15.5 مليار دولار من صفقة خط أنابيب الغاز الطبيعي في عام 2022 من المبلغ الإجمالي، فإن قصة الاستثمار الأجنبي تبدو أقل إثارة للإعجاب.

وتهدف استراتيجية الاستثمار الوطنية إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي إلى أكثر من 103 مليارات دولار بحلول عام 2030 — ويشكل هذا طموحاً عالياً بالنظر إلى التدفقات التاريخية.